إمكانية تبني إطار cosoللرقابة الداخلية لتفعيل نظم الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية دراسة تطبيقية على فروع مصرف الجمهورية بالمنطقة الغربية

د. عيسى عبد الله الغنودي[1]
alghanodiessa@gmail.com

المستخلص

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة الكترونية، تضمنت خمسة محاور أساسية، وقام بأرسالها إلى عينة من موظفي مصرف الجمهورية – فروع المنطقة الغربية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود توافق بشكل عام بين مكونات الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO.

الكلمات الدالة: الرقابة الداخلية – مكونات الرقابة الداخلية – إطار COSO للرقابة الداخلية.

المقدمة

شهدت الآونة الأخيرة اهتماما متزايداً بالرقابة الداخلية من قبل المؤسسات الاقتصادية، في كافة الدول وخاصة بعد الأزمات والانهيارات المالية التي تعرضت لها تلك المؤسسات. إذ انبثق عن تلك الانهيارات العديد من التساؤلات حول دور الرقابة الداخلية في الحد منها الأمر الذي دفع العديد من المؤسسات، إلى إنشاء إدارة مستقلة للرقابة الداخلية مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية المؤهلة، والإمكانات المادية اللازمة التي تمكنها من تحقيق أهدافها. وتقوم حالياً الكثير من المؤسسات في دول العالم باستخدام النموذج الأمريكي والصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (Tread way)[2] إطار (COSO)للرقابة الداخلية وهو اختصار لـ:

[1] الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة بكلية الموارد البشرية – جامعة صبراتة

[2] لجنة رعاية المؤسسات حيث تأسست سنة 1985 وتقوم على رعايتها أكبر خمس مؤسسات مالية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي: –

1) معهد المدراء الماليينFEI ... The financial executives institute

2) معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيينAICPA ... The American institute of certified public accountant

3) معهد المدققين الداخليينIIA ... The institute of internal auditors

4) جمعية المحاسبين الأمريكيينACA ... The American accounting association

5) معهد المحاسبين الإداريين IMA ... The institute of management accountants

Committee of sponsoring organizations the of the Tread way commission

واعتباره منظومة متكاملة من معايير الرقابة الداخلية في المؤسسات، ومن المعلوم أن الإدارة هي المسئولة عن وضع أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة، وذلك بهدف الحفاظ على ممتلكاتها وتنظيم العمل الإداري بها والمساهمة في الأداء بكفاءة عالية وبالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

إلا أن الفجوة بين واقع الحال لنظام الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية وما يجب أن يكون عليه، دفع الباحث إلى محاولة إلقاء الضوء على إمكانية الاستفادة من إطار (COSO) للرقابة الداخلية في تفعيل نظم الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية.

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات أنظمة الرقابة الداخلية وإطار COSO من عدة زوايا ومنها:

- **دراسة (القصير، شعبان، 2019) بعنوان: مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار coso من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار coso في مجال (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال) من خلال استطلاع أراء المراجعين الخارجيين من مدينة مصراتة، وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق لمكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار coso في مجال (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال)

- **دراسة**

(2016, Osama Mohamed M. Tekala, Gugus Irianto and, Yene Ywidya,)
The Internal Control Practice of Jumhouria and Sahara Banks in Libya: The top Managements, Perspectives based on COSO Framework

هدفت الدراسة إلى التعرف على ممارسات إلى التعرف على ممارسات أنظمة الرقابة الداخلية في مصرفي الجمهورية والصحاري بليبيا ومدى توافقها مع إطار COSOوتوصلت الدراسة إلى أن إطار COSO من الممكن أن يكون مفيداً على الرغم من عدم تطبيق مكوناته.

- **دراسة (أبو ميالة، 2017) بعنوان: أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لنموذج cosoعلى تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي.**

هدفت إلى التعرف على أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحسين جودة أداء المراجع الخارجي وتمت الدراسة على المراجعين الخارجيين العاملين في الضفة الغربية بفلسطين وتوصلت الدراسة إلى وجود التزام كبير من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة

فلسطين بهيكل أنظمة الرقابة الداخلية بمكوناتها الخمسة وجود أثر لهيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على تحسين جودة أداء المراجع الخارجي .

- **دراسة (الرمحي، 2017) بعنوان: قياس مدى تطبيق إطار cosoللرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.**

هدفت إلى قياس مدى تطبيق إطار COSO من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وخلصت الدراسة إلى وجود تطبيق لثلاثة مكونات من الرقابة هي (البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية) ولا يوجد تطبيق لعنصري (المعلومات والاتصال، المراقبة.)

- **دراسة (الجرد, 2013) بعنوان: أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر تقييم مكونات نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر، والمعلومات والاتصال، وأنشطة الرقابة، والمتابعة) على تقدير المدقق لخطر الرقابة في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى مكونات الرقابة الداخلية الخمسة وفق إطار cosoتؤثر على عملية تقدير خطر الرقابة الداخلية.

مشكلة الدراسة

نظراً لضخامة حجم الأموال التي يتعامل بها القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية بالمجتمع لذا فإنه من الضروري أن يكون هناك نظام فعال للرقابة الداخلية يتلاءم مع طبيعة عملها، كما أن اعتماد العناصر التقليدية في نظام الرقابة الداخلية والتقويم التقليدي وعدم أخذ المخاطر بعين الاعتبار يؤدي إلى زيادة حجم تلك المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المصارف، وبالتالي هدر الأموال وتهديد خطط التطوير والتنمية المراد تحقيقها، كما أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية بشكل عام يؤدي إلى زيادة المخاطر الداخلية والخارجية التي يمكن أن تتعرض لها المصارف. وبالنظر إلى ما تعانيه البلاد من فساد مالي وإداري وفق ما أظهرته تقارير منظمة الشفافية الدولية للسنوات السابقة بأن ليبيا تعد من ضمن العشرة دول الأكثر فساداً في العالم، كما أوضحت التقارير الدورية لديوان المحاسبة والرقابة الإدارية مدى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف الليبية، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على تحسين أدائها في البيئة الليبية بشكل عام والمصارف بشكل خاص، وذلك من خلال محاولة تبني أفضل الممارسات في هذا المجال والمتمثل في إطار (COSO) للرقابة الداخلية، بهدف بناء أنظمة رقابة داخلية ذات فعالية عالية.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: –

-هل تتوافق مكونات الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO؟

وينقسم هذا التساؤل إلى التساؤلات الفرعية التالية- :

هل تتوافق البيئة الرقابية الداخلية المتواجدة في مصرف الجمهورية مع البيئة الرقابية لإطار COSO ؟

.هل تتوافق الأنشطة الرقابية الداخلية في مصرف الجمهورية مع الأنشطة الرقابية وفقا لإطار COSO؟

.هل تتوافق نظم المعلومات والاتصال المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم المعلومات والاتصال وفقا لإطار COSO ؟

. هل تتوافق نظم المراقبة المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم المراقبة وفقا لإطار COSO ؟

. هل تتوافق نظم تقويم المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم تقويم المخاطر وفقا لإطار COSO ؟

أهداف الدراسة

بناءاً على مشكلة الدراسة فإنها تسعى بشكل أساسي إلى محاولة التعرف على مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO وذلك من خلال:

1- محاولة التعرف على مدى توافق البيئة الرقابية الداخلية المتواجدة في مصرف الجمهورية مع البيئة الرقابية لإطار COSO .

2- محاولة التعرف على مدى توافق الأنشطة الرقابية الداخلية في مصرف الجمهورية مع الأنشطة الرقابية وفقا لإطار COSO .

3- محاولة التعرف على مدى توافق نظم المعلومات والاتصال المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم المعلومات والاتصال وفقا لإطار COSO .

4- محاولة التعرف على مدى توافق نظم المراقبة المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم المراقبة وفقا لإطار COSO .

5- محاولة التعرف على مدى توافق نظم تقويم المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم تقويم المخاطر وفقا لإطار COSO .

فرضيات الدراسة

بناءاً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية وتم صياغتها على النحو التالي:

(لا تتوافق مكونات الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO)

وسيتم اختيار صحة هذه الفرضية من خلال اختبار صحة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

(لا تتوافق البيئة الرقابية الداخلية المتواجدة في مصرف الجمهورية مع البيئة الرقابية لإطار COSO)

الفرضية الفرعية الثانية:

(لا تتوافق الأنشطة الرقابية الداخلية في مصرف الجمهورية مع الأنشطة الرقابية وفقا لإطار COSO)

الفرضية الفرعية الثالثة:

(لا تتوافق نظم المعلومات والاتصال المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم المعلومات والاتصال وفقا لإطار COSO)

الفرضية الفرعية الرابعة:

(لا تتوافق نظم المراقبة المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم المراقبة وفقا لإطار COSO)

الفرضية الفرعية الخامسة:

(لا تتوافق نظم تقويم المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم تقويم المخاطر وفقا لإطار COSO)

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في الحاجة الماسة لتحسين نظم الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية بالنظر لما تعانيه الأنظمة الحالية من ضعف كما قد تساهم الدراسة في التعرف على نقاط الضعف بما يمكن من علاجها والارتقاء بأداء الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتم في الوقت الذي تزداد فيه المنافسة بين المؤسسات المصرفية في البيئة المحلية، وكذلك التطور السريع الذي يشهده العالم في مجال تسويق الخدمات والذي يفرض على البيئة المحلية ضرورة مواكبة هذا التطور، ويمكن النظر لأهمية الدراسة من الجوانب التالية:

أهمية الدراسة للمعرفة: تمثل الدراسة إضافة متواضعة للمكتبات العربية حيث القلة في حدود علم الباحث للكتابات المتخصصة التي تناولت الرقابة في مجال المصارف.

أهمية الدراسة للمجتمع: تهتم بدراسة عناصر ومقومات الرقابة الداخلية المطبقة في مصرف الجمهورية، وإمكانية الاعتماد عليها ومساهمتها في تحسين مستوى الخدمات المقدمة في هذا المصرف.

الإطار النظري للدراسة

شهد مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً تدريجياً مواكباً التطورات المتلاحقة في الحياة الاقتصادية، فالرقابة الداخلية لم تعد مجرد وسائل تكفل الحماية لأصول المؤسسة فحسب، بل تطورت لتصبح مجموعة من العناصر والمكونات المترابطة التي تضعها الإدارة العليا لضمان تحقيق أهداف المؤسسة، وقد جاء هذا التطور في مفاهيم الرقابة الداخلية بوصفها نتيجة طبيعية لعوامل وظروف عديدة لعل من أبرزها التوسع الكبير في حجم المؤسسات وأهدافها، اتساع رقع نشاطها و تنوع عملياتها.

ومن هنا تبنت العديد من الهيئات العالمية المختصة تشريعات تتضمن تأكيدات هامة على إنشاء وتقييم أنظمة رقابة داخلية فعالة، و من أشهر النماذج الصادرة عن بعض الهيئات المتخصصة إطار الرقابة الداخلية المتكامل الصادر عن لجنة المنظمات الراعية (COSO) Committee of sponsoring organizations في أمريكيا، ودليل الرقابة الكندي المعروف بـ (COSO) الصادر عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) ، ودليل الرقابة الداخلية المعروف بـ (Turnbull Guidance) الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا (Arens,et.al.,2012).

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة عامة حيث أنه يوفر الحماية لإنتاج معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان السليمة كما يعد الأساس الذي يوليه المراجع اهتمامه عند فحص ومراجعة التقارير المالية للمؤسسة (Cormicheal,2004).

مفهوم الرقابة

عرف روبرت موكلير Robert Mockler الرقابة بأنها " جهد منظم لوضع معايير الأداء مع أهداف التخطيط لتصميم نظم معلومات تغذية عكسية لمقارنة الانجاز الفعلي بالمعايير المحددة مسبقاً، لتقدير ما إذا كان هناك انحرافات وتحديد أهميتها ولاتخاذ أي عمل مطلوب للتأكد من أن جميع موارد المنظمة يتم استخدامها بأكثر الطرق فعالية وكفاءة ممكنة في تحقيق أهداف المنظمة". (الجيوسي وجاد الله،2008)

كما عرفها عباس، بأنها "التأكد من أن ما تم إنجازه من أنشطة ومهام وأهداف، هو بالضبط ما كان يجب أن يتم، بما في ذلك من تحديد للانحرافات وتشخيصها تمهيداً لمعالجتها. (عباس، 2011)

ويرى الباحث أن مفهوم الرقابة يعني التأكد من تنفيذ الخطط الموضوعة، لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة.

الرقابة الداخلية

عرفت معايير التدقيق الدولية الرقابة الداخلية ضمن المصطلحات بأنها عملية صممها وطبقها وحافظ عليها المسؤولون عن الحوكمة والإدارة والموظفون الآخرون لتوفير ضمان معقول حول إنجاز

أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية اعدد القوائم المالية، وفعالية وكفاءة العمليات، والالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة، ويشير مصطلح "أنظمة الرقابة" إلى أيمن جوانب واحد أو أكثر من عناصر أنظمة الرقابة الداخلية (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2010).

كما عرفت لجنة حماية المنظماتCOSO الرقابة الداخلية بأنها العملية التي تتأثر بمجلس إدارة المنظمة والأشخاص الأخرين، والتي تم تصميمها لتوفير تأكيد معقول من أجل تحقيق الأهداف المتمثلة في :فعالية وكفاءة العمليات، موثوقية واكتمال التقارير المالية، الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات. (coso,2013, p3)

ويمكن تلخيص مفاهيم الرقابة الداخلية على النحو التالي (سمهود،2011، ص 39):

- الرقابة الداخلية عملية، أي وسيلة لبلوغ النهاية وليست نهاية في حد ذاتها.
- الرقابة الداخلية تنجز من قبل أشخاص، وهي ليست فقط مجرد كتيبات ونماذج.
- الرقابة الداخلية تقدم تأكيداً معقولاً فقط، وليس تأكيدا مطلقاً للإدارة ومجلس الإدارة.
- الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتشغيلها لتحقيق الأهداف بفعالية في عدة مجالات، وهذا يتوقف على فهم الإدارة ومجلسها للمدى الذي عنده تتحقق تلك الأهداف.

مقومات نظام الرقابة الداخلية:

نظام الرقابة الداخلية الفعال يعتمد على المقومات الآتية :

1.**الفصل بين المسؤوليات:** يعتبر الفصل بين المسؤوليات من أهم الخصائص الأساسية لتحقيق الرقابة الداخلية ويتمثل هذا الفصل في الفصل بين الوظائف ذات العلاقة والتي تتمثل في المصادقة على العمليات والإثبات في السجلات والاحتفاظ بالأصل (خضير، 1996،ص198) .

وتعتمد فاعلية مبدأ الفصل بين المسؤوليات على الافتراض الأساسي القائم على فكرة أنه ليس من الممكن أن يتواطأ شخصين أو أكثر في القيام بالتلاعب أو إخفاء أي أخطاء غير متعمدة. ومن ضمن المواقف التي يمكن أن يحدث فيها تواطؤ هي وجود علاقة قرابة بين اثنين أو أكثر من موظفي المؤسسة أو أحد موظفي المؤسسة وأحد العملاء ولهذا يجب أن يتم تفادي توظيف أقارب في وظائف عرضة للتواطؤ ويجب وضع سياسة نحو تعارض المصالح حتى يتم تخفيض احتمال تواطؤ موظفي المؤسسة مع عملائها أو أطراف خارجية بغرض تحقيق المصالح الشخصية (توماس، هنكي،2003، ص 376).

2.وضوح خطوط السلطة والمسؤولية: يجب أن يكون لدى الوحدة الاقتصادية دليل توصيف الوظائف والإجراءات الذي يحتوي على تحديد وتعريف تخصص كل وظيفة من الوظائف المبينة بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية ، وتتحقق الرقابة عن طريق مساءلة كل موظف عن مجموعة محددة من الأصول والعمليات التي تدخل في تخصصه ، ففي حالة الفشل في تحقيق الأهداف يمكن

تحديد القسم أو الشخص المسؤول وهذا من خلال تحديد السلطة والمسؤولية (العجمي،2009،ص33).

3 .كفاءة الموظفين: قد لا ينجح نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه نتيجة لعدم كفاءة أو أمانة العاملين بالمؤسسة في تأدية المسؤوليات الموكلة لهم ، ويجب على المؤسسة اتباع السياسات السليمة في تعيين موظفين جدد أو ترقية موظفيها الحاليين مع الأخذ في الاعتبار متطلبات الوظيفة من مؤهلات. (توماس، هنكي،2003، ص 376)

4 .الحماية المادية للأصول : لابد أن تكون هناك رقابة داخلية ملائمة لحماية الأصول والدفاتر ، إذا لم توجد حماية كافية للأصول يمكن أن تسرق أو أن يتم اتلافها أو تفقد وفي حالة حدوثه سيؤدي إلى إصابة التشغيل المحاسبي أو التشغيل العادي بفوضى خطيرة وفي حالة استخدام الحاسب الإلكتروني في المؤسسة حيث تحتوي على البرامج وملفات البيانات فالأجهزة والبرامج أشياء مكلفة جدا وهامة لإتمام التشغيل أما ملفات البيانات تمثل سجلات المؤسسة وفي حالة إتلافها سيكون أمراً مكلفاً أو قد يكون من المستحيل الحصول عليها(أرينز ،لوبك،2002، ص378).

5. متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية: تلجأ المؤسسات الكبيرة من أجل متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية إلى إنشاء قسم للمراجعة الداخلية (توماس،هنكي،2003،ص 382)

ويقوم هذا القسم بالوظائف التالية (شاذي، 2005، ص23-25)

أ) متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المرسومة وتقييمها.

ب) التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها.

ج) المحافظة على أموال المشروع وممتلكاته ومطابقتها مع الدفاتر.

د) رفع كفاءة العاملين عن طريق التدريب.

هـ) تحقيق رقابة فعالة على عمليات المشروع بما يحقق أهدافه.

و) تحقيق الرقابة قبل الصرف وبعده.

ز) مراجعة نظم الرقابة المحاسبية ونظم التكاليف ونظم المعلومات المحاسبية ونظم الرقابة الأخرى.

ح) التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية.

ط) المشاركة في برامج خفض التكاليف ووضع الإجراءات اللازمة لها.

ي) تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تنفيذ العمليات.

مكونات الرقابة الداخلية وفق COSO

تشمل الرقابة الداخلية خمس فئات من عناصر الرقابة تصممها وتنفذها الإدارة لتوفير تأكيد مناسب على تحقيق أهداف الرقابة الخاصة بالإدارة، ويطلق عليها مكونات الرقابة الداخلية كما حددتها لجنة

رعاية المؤسسات (COSO) وتشمل: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، الاتصالات والمعلومات، المراقبة، سيتم شرح لكل هذه العناصر على النحو التالي:

1. بيئة الرقابة:

تتضمن بيئة الرقابة مجموعة من المعايير والسياسات والإجراءات التي تمثل الأساس لممارسة الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية، حيث يشكل مجلس الإدارة والإدارة العليا انطباعا فيما يتعلق بأهمية الرقابة الداخلية بما فيها تحديد المعايير المتوقعة لإنجاز العمل في المستويات المختلفة داخل الوحدة الاقتصادية. (الواردات, 2013,ص2)

وتعتبر بيئة الرقابة هي الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية وتتضمن هذه البيئة بعض المبادئ مثل الاستقامة والالتزام بالنزاهة والأخلاق، حيث تمكن مجلس الإدارة من القيام بالمهام الرقابية والإشراف وتحديد السلطة والمسؤولية، واستقطاب وتطوير وتدريب العاملين ذوي الكفاءة ومساءلة الأفراد عن الأداء في السعي لتحقيق الأهداف. (COSO, 2013, p11)

ويُقصد ببيئة الرقابة الإجراءات والسياسات التي تعكس توجيهات مجلس الإدارة والإدارة وتنظم هيكل وعمل المؤسسات بطريقة تؤثر في وعي موظفيها وسلوكياتهم وأدائهم وتشمل: –

أ. **النزاهة والقيم الأخلاقية:**

1. وجود نظام سلوكي وأخلاقي.
2. إرساء منهج الإدارة العليا.
3. الالتزام بالأخلاقيات في التعامل مع الأطراف الخارجية.
4. إجراءات ملائمة للتعامل مع التجاوزات ومخالفات نظام السلوك الأخلاقي. (https: hrdiscussion.com)

ب. **الالتزام بالكفاءة:**

1. تحديد مستوى الكفاءة لوظائف المؤسسة، المهارات والمعارف المطلوبة.
2. تحليل المعارف والمهارات الخاصة بالوظائف.
3. مراعاة مبدأ الكلفة والمنفعة للتسكين في الوظائف. (https: hrdiscussion.com)

ج. **السياسات المتعلقة بالموارد البشرية**

1. سياسات الموارد البشرية تعطي انطباعا عن مستويات النزاهة والسلوك الأخلاقي.
2. وجود سياسات خاصة بالتعيين.
3. وجود سياسات وإجراءات خاصة بالتدريب.
4. إجراءات لتعريف الموظفين الجدد بمسؤولياتهم والمتوقع منهم.
5. مراعاة النزاهة عند تقييم أداء الموظفين.

6. مدى كفاءة الإجراءات المتعلقة بالتحقق من معلومات الموظفين المرشحين للتوظيف.
7. أسس ملاءمة الإجراءات المتخذة حيال التجاوزات للسياسات والإجراءات. (https;hrdiscussion.com)

د. تحديد الصلاحيات والمسؤوليات:

1. وجود تفويض للصلاحيات يتناسب مع أهداف المؤسسة.
2. وجود فهم وإدراك من الموظفين لأهداف المؤسسة.
3. كفاية إعداد المسؤولين المعنيين بالصلاحيات.
4. وجود تناسب مع المسؤولين والصلاحيات المفوضة.
5. وجود ألية معينة لرقابة التقيد بالصلاحيات المفوضة. (https;hrdiscussion.com)

هـ. فلسفة الإدارة والنمط التشغيلي:

1. طبيعة المخاطر المقبولة لدى المؤسسة.
2. الدوران الوظيفي في الوظائف العامة.
3. أهمية وظيفة الإدارة المالية.
4. التواصل والتفاعل بين الإدارة العليا والإدارات والفروع.

و. دور أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق:

1. كفاءة وفاعلية مجلس الإدارة.
2. وجود لجان منبثقة عن مجلس الإدارة.
3. استقلالية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.
4. التفاعل مع التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.
5. خبرة وكفاءة أعضاء مجلس الإدارة واللجان.
6. دورية عقد الاجتماعات.
7. وجود ألية لتزويد مجلس الإدارة بالمعلومات ذات المخاطر الكبيرة.
8. التعامل مع قرارات مجلس الإدارة وآلية متابعتها. (https: hrdiscussion.com)

ز. الهيكل التنظيمي:

1. ملاءمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
2. تحديد مهام ومسؤوليات المديرين الرئيسيين.
3. كفاءة وخبرة المديرين الرئيسيين.
4. وجود أليات لتناقل وتبادل التقارير بين المستويات المختلفة.
5. مرونة الهيكل التنظيمي للتعامل مع التغيرات في محيط المؤسسة.

6. كفاية إعداد الموظفين. (https: hrdiscussion.com)

2. تقييم المخاطر:

يجب أنْ تخضع كافة مكونات الرقابة الداخلية بدء من بيئة الرقابة حتى المراقبة إلى تقييم المخاطر التي تتضمنها، وتقييم الإدارة للمخاطر يختلف عن تقييم المدقق لها رغم الارتباط الوثيق بينهما، حيث إنَّ الإدارة تقوم بتقييم المخاطر كجزء من تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية للتقليل من الأخطاء والمخلفات، بينما يقوم المدقق بتقييم المخاطر لاتخاذ قرار بشأن دليل الإثبات المطلوب في عملية التدقيق. (أحمد, 2010, ص28)

ويوجد شرط مسبق لتقييم المخاطر وهو وضع أهداف مرتبطة بجميع المستويات في المنشأة وتحدد الإدارة الأهداف، ضمن الفئات المتعلقة بالعمليات والتقارير والامتثال مع الوضوح الكافي لتكون قادرة على تحديد وتحليل المخاطر لهذه الأهداف، وتقييم المخاطر يتطلب من الإدارة النظر في تأثير التغيرات المحتملة في البيئة الخارجية وداخل نموذج أعمالها. (COSO, 2013, p4)

وتشمل تقييم المخاطر:

أ. تحديد الأهداف:

يجب تحديد وتعريف المخاطر التي تواجه أهداف المؤسسة، وبالتالي التعرف وتحديد وقياس المخاطر التي تواجه المؤسسة أثناء سعيها لتحقيق أهدافها، ويمكن تقسيم المخاطر إلى نوعين من حيث المصدر ومن حيث الأثر، كما يلي: -

- **مخاطر من حيث المصدر:**

1. مصادر داخلية.
2. مصادر خارجية.

- مخاطر من حيث الأثر

وهي مخاطر التي تؤثر على قدرة المؤسسة وفق الأتي:

1. البقاء والمنافسة في قطاعها.
2. المحافظة غلى متانة مركزها المالي.
3. المحافظة على الصورة الذهنية لدى الجمهور.
4. المحافظة على وجود الخدمات المقدَّمة.

ب. تحديد الأهداف وفق مفهوم COSO:

1. وضع أهداف عامة على مستوى المؤسسة.
2. وضع أهداف على مستوى الأنشطة.
3. وجود آلية لإيصال أهداف المؤسسة للموظفين.

4. ضرورة الانسجام بين الأهداف العامة والأهداف على مستوى الأنشطة.
5. انسجام الأهداف على مستوى الأنشطة بعضها ببعض.
6. وجود معايير قياس للأهداف.
7. كفاية الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف.
8. تحديد عوامل النجاح الحرجة للمؤسسة.
9. مشاركة كافة المستويات الإدارية في وضع الأهداف.

ج. تقييم المخاطر وفق مفهوم COSO:

1. تحديد المخاطر ودراستها وتحليلها.
2. وضع الآليات المتعلقة بتحييد المخاطر المتأتية من مصادر داخلية.
3. وضع الآليات المتعلقة بتحييد المخاطر المتأتية من مصادر خارجية.
4. تحديد المخاطر الرئيسة لكل هدف رئيسي على مستوى مراكز العمل.
5. تقييم احتمال حدوث الخطر.
6. وجود وحدات خاصة بإدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي. (https: hrdiscussion.com)

3. أنشطة الرقابة:

ويطلق عليها إجراءات الرقابة وتمثل السياسات الإجراءات التي تحددها الإدارة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية التي تساعد في التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية للتعرُّف على المخاطر التي تعيق تحقيق أهدافها. (الخيرو, 2013, ص409)

ويتم تنفيذ أنشطة الرقابة على جميع المستويات في المنشأة، وفي مراحل مختلفة داخل العمليات والبيئة التكنولوجية، والوقائية أو الاستكشافية ويمكن أنْ تشمل أنشطة يدوية أو ألية مثل التراخيص والموافقات والتحقق والتسويات وأداء الأعمال، والفصل بين الواجبات، حيث إنَّ الفصل بين الواجبات ليس عمليا فإنَّ الإدارة تعمل على اختيار وتطوير بدائل لأنشطة المراقبة. (COSO, 2013, p4)

وتتمثل أنشطة الرقابة في القواعد والسياسات والإجراءات التي تودي إلى تحقيق الأهداف الخاصة بالمنشأة منها ما يلي: –

1. ضمان الالتزام بالتوجيهات الإدارية.
2. التأكد من اتخاذ الإجراءات الضرورية لإدارة المخاطر التي تواجه المؤسسة في تحقيق أهدافها

وتتضمن أربعة جوانب رئيسة وفق الاتي: –

أ. مراجعة الأداء:

مراجعة الأداء الفعلي مقارنة مع المخطط أو مقارنة الوحدة مع غيرها أو المقارنة التاريخية لأداء الوحدة.

ب. معالجة المعلومات:

وهي الضوابط المعنية بصحة ودقة ترحيل واكتمال وتفويض العمليات.

ج. الضوابط المادية:

وهي الضوابط المادية المتعلقة بحماية وأمن الموجودات والسجلات.

د. فصل الواجبات:

الفصل بين المهام المتعارضة مثل فصل وظيفة تفويض الحركة عن وظيفة ترحيلها أو وظيفة مشغل الحاسوب عن وظيفة المبرمج. (https: hrdiscussion.com)

4. الاتصالات والمعلومات:

يتطلب وجود نظام رقابة داخلية فعَّال وجود أنظمة معلومات يعتمد عليها وبشكل يغطي كامل نشاطات الوحدة الاقتصادية, وكذلك وجود قنوات اتصال فعَّالة للتأكد من أنَّ كافة الموظفين يفهمون ويلتزمون بشكل كامل بالسياسات والإجراءات الرقابية, ذات الصلة بعملهم ومسؤولياتهم ضمن النظام وأنَّ الاتصال الفعال يجب أنْ يكون مفتوحاً بكافة الاتجاهات, وأنْ يسري من خلال المنشأة عبر مكوناتها وهيكلها, وأنْ تتوفر للعاملين وسيلة لتوصيل المعلومات الهامة إلى المستويات الأعلى, وأنْ يكون هناك اتصال مفتوح مع الأطراف الخارجية فعندما تتعرض أهداف المنشأة للخطر فإنَّه يمكن من خلالها اتخاذ الإجراء اللازم وفي الوقت المناسب.

أ. إيجاد ألية للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية.

ب. تحديد المعلومات الخاصة بالبيئة الداخلية ورفع التقارير الخاصة بها.

ج. وضع ألية لتزويد المديرين بالمعلومات اللازمة لهم.

د. إيصال المعلومات إلى المعنيين في الوقت المناسب.

هـ. عرض المعلومات بطريقة ملخصه.

و. وضع خطة إستراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات.

ز. توفير وسائل اتصال مناسبة في المؤسسة.

ح. توفير قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية بالمخالفات والاختراقات.

ط. وجود ألية لدراسة اقتراحات الموظفين.

ي. وجود قنوات اتصال مفتوحة مع القنوات الخارجية.

ك. وجود ألية لمعالجة ومتابعة الاتصالات الواردة من الأطراف الخارجية.

5. المراقبة:

تتعلق أنشطة المراقبة بالتقييم المستمر أو التقييم المنفصل أو مزيج من الاثنين معا لجودة أداء الرقابة الداخلية, وتقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها, وتحديد إمكانية تعديلها بما يتلاءم مع التغير في الظروف المحيطة, ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقدير والتعديل من مصادر متنوعة تشمل: دراسة الرقابة الداخلية الحالية, تقارير المدقق الداخلي, التقرير الاستثنائي عن أنشطة الرقابة, تقارير الهيئات التنظيمية مثل الهيئات التنظيمية المصرفية, التغذية المرتدة من العاملين, وشكاوى العملاء الخاصة بالأرقام في الفواتير(أرينز ولوبك, 2003, ص389), وبالتالي فإنَّ بيئة الرقابة تمثل مظلة للمكونات الأخرى, ومن غير وجود بيئة رقابية فعالة لن ينتج عن المكونات الأربعة الأخرى رقابة داخلية فعَّالة بغض النظر عن جودتها.

وهي مراقبة نظامالرقابة الداخلية على طول الوقت من خلال تقييم نوع وجودة الأداء وتتم العملية بطريقتين:

أ. المراقبة المستمرة للأنشطة:

من خلال ضوابط يتم تصميمها ضمن المسار الطبيعي للأنشطة التشغيلية ويتم تطبيقها بشكل فعلي ولحظي وتتمتع بالمرونة لتستجيب لأية تغيرات في الظروف المحيطة.

ب. التقييمات الدورية المنفصلة:

مجموعة من الأنشطة الرقابية تؤدي بشكل منفصل عن سير العمليات التشغيلية وتتم بعد أتمام العمليات ويقوم بهذه التقييمات عادة المدققون الداخليون.
(htt://hrdiscussion.com/hr105352.html)

ممَّا سبق يعتبر إطارCOSO للرقابة الداخلية إطارا فعَّالا في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال تحقيق كفاءة التشغيلية، وبالتالي تحسين الكفاءة والفاعلية والأداء والاستغلال الأمثل للموارد وتوثيق جميع العمليات التشغيلية بتقارير تُرفع للإدارة العليا، وتشجيع الوحدة الاقتصادية على الالتزام بالقوانين والأنظمة الموضوعة.

الدراسة التطبيقية واختبار فرضيات الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مصرف الجمهورية ـ فروع المنطقة الزاوية والبالغ عددها 22 فرع، ولأغراض الدراسة فقد تضمنت عينة الدراسة مدراء فروع المصارف والمحاسبين والمراجعين الداخليين، ورؤساء الأقسام بالمصارف حيث تم إرسال (55) استبانة الكترونية بشكل عشوائي عن طريق البريد الالكتروني وبعد المتابعة تم استلام (49) رد بمعدل استجابة بلغ (90%) ويوضح الجدول رقم (1)، أن العينة المختارة تعتبر ممثلة للأطراف المعنية بتطبيق نظم الرقابة الداخلية بالمصرف، حيث يتضح من الجدول رقم (1) ذلك.

جدول رقم (1): العينة المختارة من المشاركين في الدراسة

فئة المشاركين في الدراسة	عدد المشاركين	النسبة المئوية للمشاركين
مدير مصرف	03	%6
رئيس قسم المراجعة الداخلية	06	%12
رئيس قسم	10	%20
مراجع داخلي	11	%23
محاسب	19	%39
المجموع	49	%100

أداة الدراسة:

في ضوء أهداف وفروض الدراسة السابق الإشارة إليها، فقد تم تصميم استبانة الكترونية نظرا لظروف انتشار وباء كورونا وصعوبة التواصل بشكل مباشر، يتمثل هدفها الرئيسي في جمع البيانات، من أفراد مجتمع الدراسة لتحديد إمكانية تبني إطار(coso) للرقابة الداخلية لتفعيل نظم الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية، وقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث السابقة والاستفادة منها، حيث تألفت الاستبانة من الأجزاء التالية:

1 توصيف عينة الدراسة:

يهتم الجزء الأول من الاستبانة بتوصيف العينة محل الدراسة، من خلال الحصول على بيانات شخصية خاصة بكل مشارك، حيث تمثلت المعلومات المطلوبة في الوظيفة التي يشغلها المشارك، والمؤهل العلمي الحاصل عليه والتخصص كذلك عدد سنوات الخبرة في المهنة.

كما تم إضافة سؤال يتعلق بمدى اشتراك المشاركين في الدراسة في دورات تدريبية في مجال الرقابة الداخلية.

2- مدى توافر بيئة رقابية حيدة بالمصرف.

يركز الفرض الأول للدراسة (الجزء الثاني من الاستبانة)، على تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول مدى توافر بيئة رقابية حيدة بالمصرف تتوافق مع متطلبات إطار(coso) للرقابة الداخلية.

3- مدى التزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافه.

يتعلق الفرض الثاني (الجزء الثالث من الاستبانة)، بوجهات نظر المشاركين حول **مدى** التزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافه بما يتوافق مع متطلبات إطار(coso) للرقابة الداخلية.

4- مدى الالتزام بإتباع الإجراءات اللازمة لفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

يتعلق الفرض الثالث (الجزء الرابع من الاستبانة)، بوجهات نظر المشاركين حول مدى الالتزام بإتباع الإجراءات اللازمة لفعالية نظام الرقابة الداخلية بالمصرف بما يتوافق مع متطلبات إطار(coso) للرقابة الداخلية.

5 –مدى توافر نظام المعلومات والاتصال التي تلائم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

يتعلق الفرض الرابع (الجزء الخامس من الاستبانة)، بوجهات نظر المشاركين حول مدى توافر نظام المعلومات والاتصال التي تلائم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف بما يتوافق مع متطلبات إطار(coso) للرقابة الداخلية.

6- مدى توافر نظم المراقبة والمتابعة لأغراض نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

يتعلق الفرض الخامس (الجزء السادس من الاستبانة)، بوجهات نظر المشاركين حول مدى توافر نظم المراقبة والمتابعة لأغراض نظام الرقابة الداخلية بالمصرف بما يتوافق مع متطلبات إطار(coso) للرقابة الداخلية.

وقد تم تحديد أوزان فقرات الاستبانة على النحو التالي:

خمسة نقاط للإجابة (موافق بشدة)، وأربعة نقاط للإجابة (موافق)، وثلاثة نقاط للإجابة (محايد)، ونقطتان للإجابة (غير موافق)، ونقطة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة).

3-3-4: صدق استمارة الاستبيان وثباتها

حيث تم إجراء ما يعرف بالاختبار الأولي (Pretesting) ، لاستمارة الاستبيان ، وذلك عن طريق مراجعتها واختبارها ، حيث تم القيام بدراسة استطلاعية ، لعينة محدودة من مفردات مجتمع الدراسة ، بهدف اختبار صلاحية استمارة الاستبيان ، ومدى توفيرها للبيانات المطلوبة ، ووضوح كافة أسئلتها ومن واقع تقويم نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية ، فقد تم تعديل وإعادة صياغة بعض الأسئلة ، واستبعاد البعض الآخر ، وكذلك فقد تم دمج بعض الأسئلة في عدد أقل توفيراً للوقت والجهد ، إلى أن توافرت درجة معقولة ، لإمكانية استخدام الاستبيان ، في عملية جمع البيانات ، على نحو يحقق الهدف العام من الدراسة التطبيقية ، ومن ثم الهدف العام للدراسة . أما فيما يتعلق بثبات استمارة الاستبيان، فقد تم احتساب الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة بالكامل باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (0.6649) وهي نسبة ثبات مقبولة في العرف الإحصائي.

3-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: للإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الآتية وذلك بالاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية (SPSS.10):

1- اختبار مدى الاعتماد على البيانات (Reliability Analysis).

2- مقياس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistic Measures وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري.

1. اختبار ONE SAMPLE Test (T) وذلك لاختبار معنوية الفروق بين متوسط أراء عينة الدراسة عن المجتمع المسحوبة منه، حيث يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات المعملية ويستخدم لاختبار معنوية الفروق بين متوسط أراء عينة الدراسة عن المجتمع المسحوبة منه حيث تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

خصائص عينة الدراسة

جدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص العامة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الوظيفة	مدير مصرف	03	%6
	رئيس قسم المراجعة الداخلية	06	%12
	رئيس قسم	10	%20
	مراجع داخلي	11	%23
	محاسب	19	%39
المجموع	.....	49	%100
المؤهل العلمي	ماجستير	8	%16
	مؤهل جامعي	24	%49
	دبلوم متوسط	17	%35
المجموع	.....	49	%100
التخصص	محاسبة	26	%53
	إدارة	11	%23
	قانون	4	%4

	تمويل ومصارف	8	%16
المجموع	.....	49	%100
سنوات الخبرة	أكثر من 10 سنوات	14	%29
	أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	25	%51
	من سنة إلى 5 سنوات	10	%20
المجموع	.....	49	%100
المشاركة في الدورات التدريبية	نعم	15	%31
	لا	34	%69
المجموع	.....	49	%100

- الوظيفة: يبين الجدول رقم (2) أن نسبة المحاسبين بلغت 39% من مجموع المبحوثين في حين بلغت نسبة مدراء المصارف 6% من مجموع المبحوثين ونسبة المراجعين الداخليين23 %، وبلغت نسبة رؤساء الاقسام 20% كما بلغت نسبة رؤساء أقسام المراجعة الداخلية بالمصارف 12% وهذا يعني أن أكثر المبحوثين هم من المحاسبين بالمصارف، وأن عينات الدراسة غير متساوية.

- **المؤهل العلمي:** يبين الجدول رقم (2) أن نسبة الحاصلين على درجة الماجستير 16% أما نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي 49% أما الحاصلين على دبلوم متوسط 35% من أفراد عينة الدراسة، وهذا يعني أن أكثر المبحوثين هم من حملة المؤهل الجامعي مما يعطي مؤشر على توافر المؤهلات في عينة الدراسة.

- **التخصص:** يبين الجدول رقم (2) أن نسبة 53% من المبحوثين كانت تخصصاتهم محاسبة في حين كانت نسبة 23% من المبحوثين تخصصاتهم إدارة، أما نسبة تخصص المصارف لدى المبحوثين فقد بلغت 16%، القانون 8%مما يعطي مؤشر على توافر عنصر التخصص في عينة الدراسة.

- **سنوات الخبرة:** يبين الجدول رقم (2) أن نسبة 29% من المبحوثين كانت خبرتهم العملية 10 سنوات فأكثر في حين كانت نسبة المبحوثين اللذين انحصرت سنوات خبرتهم بين 5-10 سنوات 51% أما نسبة المبحوثين اللذين انحصرت سنوات خبرتهم بين 1-5 سنوات 20%، وهذا يعطي مؤشر إيجابي للباحث في الحصول على إجابات دقيقة تخدم أهداف الدراسة.

- **المشاركة في الدورات التدريبية:** يبين الجدول رقم (2) أن ما نسبته 31% من عينة الدراسة أجابوا بأنهم تحصلوا على دورات تدريبية في مجال الرقابة الداخلية، في حين بلغت نسبة 69% الذين

لم يلتحقوا بدورات تدريبية في مجال الرقابة الداخلية، مما يعطي مؤشر على ضعف الاهتمام بالبرامج التدريبية بالمصرف.

اختبار الفرضيات:

تم في هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات بحسب ترتيبها، حيث تم التحقق من أن متوسط العينة يساوي متوسط المجتمع الذي سحب منه أو أقل أو أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس (اعتمد الباحث في هذا الدراسة الوسط الحسابي (3) يمثل نسبة 60%، ولهذا الغرض سيتم استخدام الاختبار الإحصائي **one sample T-test** وستكون قاعدة القرار وفقاً لهذ الاختبار على النحو التالي:

- قبول الفرضية الموجبة إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أكبر وذات دلالة إحصائية من قيمة أداة القياس البالغة (3) درجات.
- رفض الفرضية الموجبة إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أقل وذات دلالة إحصائية من قيمة أداة القياس البالغة (3) درجات.
- رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أكبر وذات دلالة إحصائية من قيمة أداة القياس البالغة (3) درجات.
- قبول الفرضية العدمية إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أقل وذات دلالة إحصائية من قيمة أداة القياس البالغة (3) درجات.

ولتعميم نتائج إجابات أفراد العينة على مجتمع الدراسة تم إخضاعها لاختبار (One Sample T-test) وحساب مستوى الدلالة (T) ومقارنتها مع الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة في هذا الدراسة كما يلي:

- تعميم نتائج إجابات أفراد العينة على مجتمع الدراسة إذا كانت مستوى دلالة (T) أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة، وذلك للفرضيات العدمية والموجبة.
- عدم تعميم نتائج إجابات أفراد العينة على مجتمع الدراسة إذا كانت مستوى دلالة (T) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة، وذلك للفرضيات العدمية والموجبة.

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

يبين الجدول (3) الاتي النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عينة الدراسة بشأن مدى توفر بيئة رقابية جيدة بمصرف الجمهورية:

جدول رقم (3) نتائج تحليل أراء عينة الدراسة بشأن مدى توفر بيئة رقابية جيدة بمصرف الجمهورية

ت	المبادئ الأساسية لبيئة الرقابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T T (sig)
1	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التأكد من	4.0408	0.7895	.000

	امتلاك الكفاءة والخبرة والمهارة والتدريب للموظفين.			
2	يضمن نظام الرقابة الداخلية توزيع المسؤوليات وتفويض السلطة وتوفير أساس للرقابة.	3.7347	0.8606	.000
3	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التحقق من وجود سياسات فاعلة لتوظيف.	3.8367	0.8743	.000
4	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التأكد من توفر قواعد مكتوبة تحدد الواجبات والمسؤوليات لجميع الوظائف.	3.6735	0.9217	.000
5	يعمل نظام الرقابة الداخلية على ضمان المراجعة والتأكد من مدى وجود قواعد إرشادية والامتثال للقوانين والأنظمة.	3.8367	0.7997	.000
6	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التأكد من واقعية أهداف الأداء وقابليتها للتحقق.	4.0204	0.6919	.000
7	يضمن نظام الرقابة الداخلية مراقبة المعاملات والأنشطة والفعاليات المرتبطة بالأحداث ومقارنتها بمعايير محددة مسبقا.	3.6531	0.8552	.000
8	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التأكد من امتلاك الكفاءة والخبرة والمهارة والتدريب للموظفين.	3.7143	1.0206	.000
الإجمالي		3.814	0.5774	.000

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (3) أن الوسط الحسابي للمبادئ الأساسية لبيئة الرقابة كلاً على حده أكبر من (3)، مما يشير إلى توافر بيئة رقابية جيدة بالمصرف تتفق مع إطار (coso) للرقابة الداخلية من وجهة نظر عينة الدراسة، وقد كان المبدأ رقم (1) الأكثر توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (4.0408) في حين كان المبدأ رقم (7) الأقل توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (3.6531). وقد كانت أراء عينة الدراسة أكثر اتفاقاً حول توافق المبدأ رقم (6)، إذ بلغ الانحراف المعياري له (0.6919).

وقد بلغ إجمالي الوسط الحسابي للمبادئ الأساسية لبيئة الرقابة (3.814) من وجهة نظر عينة الدراسة، وهي أكبر من (3) مما يدل على أن هناك توافق بين بيئة الرقابة بالمصرف مع بيئة الرقابة وفق إطار (coso) للرقابة الداخلية.

ويبين الجدول رقم (4) الاتي النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عينة الدراسة بشأن مدى التزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافه.

جدول رقم (4) نتائج تحليل أراء عينة الدراسة بشأن مدى التزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافه

ت	المبادئ الأساسية لتقييم المخاطر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T T (sig)
1	يعمل نظام الرقابة الداخلية مع الجهة المسئولة من أجل تحديد المخاطر.	3.7551	0.1585	.000
2	يضمن نظام الرقابة الداخلية القيام بإجراء مقابلات مع المستويات الإدارية لتحديد أهداف كل مستوى والمخاطر المتعلقة به.	3.3673	0.1589	.025
3	يضمن نظام الرقابة الداخلية توافر إجراءات رقابية متبعة للتأكد من وجود خطة طوارئ بالشركة تشمل كافة المخاطر ويتم مراجعتها بشكل مستمر.	3.4898	0.1703	.006
4	يقوم نظام الرقابة الداخلية بمساعدة الإدارة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل الإدارة العليا.	3.3469	0.1664	.042
5	تقدم المراجعة الداخلية تقارير عن نتائج تقييم المخاطر وتقييم كفاءة وفعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر إلى لجنة المراقبة.	3.8367	0.1315	.000
6	يتم توثيق نتائج تقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حدة.	3.6122	0.1592	.000
7	يعمل نظام الرقابة الداخلية على فحص وتقييم	3.4694	0.1546	.004

	العمليات المرتبطة بالمخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات.			
8	يعمل نظام الرقابة الداخلية على مراجعة أية مواضيع تتعلق بالمخاطر تشير إلى ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر والاستجابة لها.	3.4286	.01543	.008
الإجمالي		3.538	0.8009	.000

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (4) أن الوسط الحسابي لأراء عينة الدراسة بشأن مدى إلتزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافه كلاً على حده أكبر من (3)، مما يشير التزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافه بما يتوافق مع إطار (coso) للرقابة الداخلية من وجهة نظر عينة الدراسة ، وقد كان المبدأ رقم (5) الأكثر توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (3.8367) في حين كان المبدأ رقم (4) الأقل توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (3.3469). وقد كانت أراء عينة الدراسة أكثر اتفاقاً حول توافق المبدأ رقم (5)، إذ بلغ الانحراف المعياري له (0.1315).

وقد بلغ إجمالي الوسط الحسابي لأراء عينة الدراسة بشأن مدى التزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافه (3.538) من وجهة نظر عينة الدراسة، وهي أكبر من (3) مما يدل على أن هناك توافق بين التزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافه مع متطلبات إطار (coso) للرقابة الداخلية.

ويبين الجدول رقم (5) الاتي النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عينة الدراسة بشأن مدى التزام المصرف بإتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية

جدول رقم (5) نتائج تحليل أراء عينة الدراسة بشأن مدى التزام المصرف بإتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية

ت	المبادئ الأساسية لفاعلية نظام الرقابة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T T (sig)
1	يعمل نظام الرقابة الداخلية على الفصل الملائم بين المهام (مثل الفصل بين حيازة الأصول والرقابة عليها).	2.4898	1.4012	.014
2	يقوم نظام الرقابة الداخلية بالتأكد من توثيق السياسات والإجراءات ووصولها لجميع الموظفين.	3.4490	1.1558	.009

3	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التأكد من أن أنشطة الرقابة موضوعة لتجنب المخاطر.	2.5918	0.9110	.003
4	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التأكد من أن الإدارة تؤدي الفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتعدلها عند الحاجة لمقابلة احتياجات التغيير.	2.7143	0.9789	.047
5	يعمل نظام الرقابة الداخلية على القيام بإجراءات الرقابة الداخلية للتأكد من كشف حالات السرقة أو الاختلاس.	3.6122	1.2044	.001
6	يقوم نظام الرقابة الداخلية بالتأكد من أن السياسات والإجراءات لمجموعة العمل تسمح للموظفين بالقيام بوظائفهم عمليا.	4.0816	0.7023	.000
7	يعمل نظام الرقابة الداخلية على صحة التسجيل في السجلات والمستندات والوثائق والملفات.	2.7551	1.4935	.257
	الإجمالي	3.991	0.4612	.000

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (5) أن الوسط الحسابي لا راء عينة الدراسة بشأن مدى التزام المصرف بإتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية كلاً على حده أكبر من (3)، مما يشير التزام المصرف بإتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية بما يتوافق مع إطار (coso) للرقابة الداخلية من وجهة نظر عينة الدراسة ، وقد كان المبدأ رقم (6) الأكثر توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (4.0816) في حين كان المبدأ رقم (1) الأقل توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (2.4898). وقد كانت أراء عينة الدراسة أكثر اتفاقاً حول توافق المبدأ رقم (6)، إذ بلغ الانحراف المعياري له (0.7023).

ت	المبادئ الأساسية لنظم المعلومات والاتصال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T T (sig)
1	يراعي نظام الرقابة الداخلية التأكد من توفير المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للأشخاص المعنيين لتمكينهم من اتخاذ القرار في الوقت المناسب.	2.5714	1.4434	
2	يقوم نظام الرقابة الداخلية بتقييم مدى تأسيس	3.2245	.8232	.043

	وحدة العمل لخطوط اتصال مفتوحة مع الوظائف الأخرى.			
3	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التأكد من وجود خطوط اتصال فعَّالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها.	3.5306	.5042	.062
4	إجراءات نظام الرقابة الداخلية تعمل على التأكد من وضع آلية لتزويد المديرين بالمعلومات اللازمة.	3.0408	1.2576	.000
5	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التأكد من توفر إستراتيجية لتطوير نظم المعلومات.	3.4490	1.3702	.821
6	يساعد نظام الرقابة الداخلية من وجود قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية مخالفة واختراقات.	4.0000	.7071	.026
7	يقوم نظام الرقابة الداخلية على وجود آلية لدراسة اقتراحات الموظفين.	3.0408	1.4714	.000
الإجمالي		3.2653	0.2323	.000

وقد بلغ إجمالي الوسط الحسابي لي اراء عينة الدراسة بشأن مدى التزام المصرف بإتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية (3.991) من وجهة نظر عينة الدراسة، وهي أكبر من (3) مما يدل على أن هناك توافق بين التزام المصرف بإتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية مع متطلبات إطار (coso) للرقابة الداخلية.

ويبين الجدول رقم (6) الاتي النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عينة الدراسة بشأن مدى توافر نظم المعلومات والاتصال التي تلائم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

جدول رقم (6) نتائج تحليل أراء عينة الدراسة حول مدى توافر نظم المعلومات والاتصال التي تلائم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) أن الوسط الحسابي لأراء عينة الدراسة بشأن مدى توافر نظم المعلومات والاتصال التي تلائم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف كلاً على حده أكبر من (3)، مما يشير التزام المصرف بتوفير نظم المعلومات والاتصال التي تلائم نظام الرقابة الداخلية بما يتوافق مع إطار (coso) للرقابة الداخلية من وجهة نظر عينة الدراسة ، وقد كان المبدأ رقم (6) الأكثر توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (4.000) في حين كان المبدأ رقم (1) الأقل

توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (2.5714). وقد كانت أراء عينة الدراسة أكثر اتفاقاً حول توافق المبدأ رقم (3)، إذ بلغ الانحراف المعياري له (5042. .0).

وقد بلغ إجمالي الوسط الحسابي لأراء عينة الدراسة بشأن مدى توافر نظم المعلومات والاتصال التي تلائم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف (3.2653) من وجهة نظر عينة الدراسة، وهي أكبر من (3) مما يشير التزام المصرف بتوفير نظم المعلومات والاتصال التي تلائم نظام الرقابة الداخلية بما يتوافق مع إطار (coso) للرقابة الداخلية.

ويبين الجدول رقم (7) الاتي النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عينة الدراسة بشأن مدى توافر نظم المراقبة والمتابعة لأغراض نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

جدول رقم (7) نتائج تحليل أراء عينة الدراسة حول مدى توافر نظم المراقبة والمتابعة لأغراض نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

ت	المبادئ الأساسية لنظم المراقبة والمتابعة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T (sig) T
1	يراعي نظام الرقابة الداخلية التأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كافة الأنظمة.	3.0000	1.4434	.000
2	يعمل نظام الرقابة الداخلية على التأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية والخارجية المعدة لتقويم نظام الرقابة الداخلية.	3.0612	.8232	.043
3	يساعد نظام الرقابة الداخلية على التأكد من فحص أداء الموظفين في الفترات المناسبة.	3.3878	.5042	.000
4	يقوم نظام الرقابة الداخلية على التأكد من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية لمراقبة أداء الموظفين.	3.0612	1.2576	.000
5	يقوم نظام الرقابة الداخلية بتقييمات دورية ومنفصلة شاملة للأنشطة التشغيلية.	3.2041	1.3702	.021
	الإجمالي	3.1265	0.4673	.000

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (7) أن الوسط الحسابي لأراء عينة الدراسة بشأن مدى توافر نظم المراقبة والمتابعة لأغراض نظام الرقابة الداخلية بالمصرف كلاً على حده أكبر من (3)، مما يشير التزام

المصرف بتوفير نظم المراقبة والمتابعة لأغراض نظام الرقابة الداخلية بما يتوافق مع إطار (coso) للرقابة الداخلية من وجهة نظر عينة الدراسة ، وقد كان المبدأ رقم (3) الأكثر توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (.38783) في حين كان المبدأ رقم (1) الأقل توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (3.0000). وقد كانت أراء عينة الدراسة أكثر اتفاقاً حول توافق المبدأ رقم (3)، إذ بلغ الانحراف المعياري له (.5042 .0).

وقد بلغ إجمالي الوسط الحسابي لأراء عينة الدراسة بشأن توافر نظم المراقبة والمتابعة لأغراض نظام الرقابة الداخلية بالمصرف (3.1265) من وجهة نظر عينة الدراسة، وهي أكبر من (3) مما يشير التزام المصرف بتوفير نظم المراقبة والمتابعة لأغراض نظام الرقابة الداخلية بالمصرف بما يتوافق مع إطار (coso) للرقابة الداخلية.

يبين الجدول رقم (8) النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عينة الدراسة بشأن مدى توافق نظام الرقابة الداخلية بالمصرف مع متطلبات طار (coso) للرقابة الداخلية.

جدول رقم (8) نتائج تحليل آراء عينة الدراسة بشأن مدى توافق نظام الرقابة الداخلية بالمصرف مع متطلبات طار (coso) للرقابة الداخلية.

ت	المتطلبات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T (sig) T
1	مدى توفر بيئة رقابية جيدة بمصرف الجمهورية	3.814	0.5774	.000
2	مدى التزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافه	3.538	0.8009	.000
3	يساعد **مدى التزام المصرف بإتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية**	3.991	0.4612	.000
4	مدى توافر نظم المعلومات والاتصال التي تلائم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف	3.2653	0.2323	.000
5	مدى توافر نظم المراقبة والمتابعة لأغراض نظام الرقابة الداخلية بالمصرف	3.1265	0.4673	.000
	الاجمالي	3.546	0.50782	000

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن الوسط الحسابي لمكونات الرقابة الداخلية بالمصرف كل على حده أكبر من (3)، مما يشير إلى وجود توافق بين نظام الرقابة الداخلية بالمصرف مع متطلبات إطار (coso) للرقابة الداخلية من وجهة نظر عينة الدراسة، وقد كان المكون رقم (3) الأكثر توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي له (3.991). وكان المكون رقم (5) الأقل توافقاً من وجهة نظر عينة الدراسة حيث بلغ الوسط الحسابي له (3.1265). وقد كانت آراء عينة الدراسة أكثر اتفاقاً حول توافق المكون رقم (4) مع متطلبات إطار (coso) للرقابة الداخلية، إذ بلغ الانحراف المعياري له (0.2323).

وقد بلغ إجمالي الوسط الحسابي لمكونات الرقابة الداخلية (3.546) من وجهة نظر عينة الدراسة، وهو أكبر من (3)، مما يدل على وجود توافق بين نظام الرقابة الداخلية بالمصرف مع متطلبات إطار (coso) للرقابة الداخلية من وجهة نظر عينة الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

بعد تحليل نتائج الدراسة قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

1-اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص:

(لا تتوافق البيئة الرقابية الداخلية المتواجدة في مصرف الجمهورية مع البيئة الرقابية لإطار COSO)

من بيانات الجدول رقم (3) نجد أن متوسط إجابات عينة البحث لإجمالي المبادئ الأساسية لبيئة الرقابة هو (3.814)، وهو أكبر من (3)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) وهو اقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية 3)، مما يدل على أن هناك توافق لبيئة الرقابة الداخلية المتواجدة في مصرف الجمهورية مع البيئة الرقابية لإطار COSO) من وجهة نظر عينة البحث. وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الفرعية الأولى.

2= اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص: (لا تتوافق الأنشطة الرقابية الداخلية في مصرف الجمهورية مع الأنشطة الرقابية وفقا لإطار COSO)

من بيانات الجدول رقم (4) نجد أن متوسط إجابات عينة البحث لإجمالي المبادئ الأساسية لتقدير المخاطر هو (3.538)، وهو أكبر من (3)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية 3)، مما يدل على أن هناك توافق بين الأنشطة الرقابية الداخلية في مصرف الجمهورية مع الأنشطة الرقابية وفقا لإطار COSO من وجهة نظر عينة البحث. وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثانية.

3-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص: (لا تتوافق نظم المعلومات والاتصال المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم المعلومات والاتصال وفقا لإطار COSO)

من بيانات الجدول رقم (5) نجد أن متوسط إجابات عينة البحث لإجمالي المبادئ الأساسية للمعلومات والاتصال هو (3.991)، وهو أكبر من (3)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) وهو اقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية 3)، مما يدل على أن هناك توافق بين نظم المعلومات والاتصال المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم المعلومات والاتصال وفقا لإطار COSO) من وجهة نظر عينة البحث. وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

4-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص: (لا تتوافق نظم المراقبة المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم المراقبة وفقا لإطار
COSO)

من بيانات الجدول رقم (6) نجد أن متوسط إجابات عينة البحث لإجمالي المبادئ الأساسية لأنشطة الرقابة هو (3.2653)، وهو أكبر من (3)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) وهو اقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية 3)، مما يدل على أن هناك نظم المراقبة المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم المراقبة وفقا لإطار COSO من وجهة نظر عينة البحث. وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

5-اختبار الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص: (لا تتوافق نظم تقويم المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم تقويم المخاطر وفقا لإطار COSO)

من بيانات الجدول رقم (7) نجد أن متوسط إجابات عينة البحث لإجمالي المبادئ الأساسية للمتابعة هو (3.1265)، وهو أكبر من (3)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) وهو اقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية 3)، مما يدل على أن هناك توافق بين نظم تقويم المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع نظم تقويم المخاطر وفقا لإطار COSO من وجهة نظر عينة البحث. وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الفرعية الخامسة.

6-اختبار الفرضية الرئيسية التي تنص: (لا تتوافق مكونات الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار (COSO) .

من بيانات الجدول رقم (8) نجد أن متوسط إجابات عينة البحث لإجمالي مكونات الرقابة الداخلية الخمسة هو (3.546)، وهو أكبر من (3)، كما بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) وهو اقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يعني وجود فرق جوهري بين الوسط الحسابي للعينة والوسط الحسابي للمجتمع (القيمة المعيارية 3)، وبما أنه تم قبول الفرضيات الخمس الفرعية كما هو مذكور أعلاه، فإنه يمكن القول إن هناك توافق بين مكونات الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO

من وجهة نظر عينة الدراسة وبناءً عليه فإننا نقبل الفرضية الرئيسية.

النتائج والتوصيات:

أ- النتائج:

بعد تحليل نتائج البحث واختبار فرضياته يمكن للباحثة عرض نتائجه على النحو الآتي:

1- وجود توافق بشكل عام بين مكونات الرقابة الداخلية في مصرف الجمهورية مع مكونات الرقابة الداخلية لإطار COSO.

2- تفاوت درجة التوافق بين مكونات الرقابة الداخلية بالمصرف مع مكونات إطار cocoللرقابة الداخلية إذ يمكن ترتيبيها بناءاً على أراء عينة الدراسة من الأعلى توافقاً إلى الأدنى على النحو التالي:

- **التزام المصرف بإتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية نظام الرقابة** الداخلية.
- توفر بيئة رقابية جيدة بمصرف الجمهورية.
- التزام المصرف بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافه.
- توافر نظم المعلومات والاتصال التي تلائم نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.
- توافر نظم المراقبة والمتابعة لأغراض نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.

3- ضعف البرامج التدريبية للموظفين في مجال الرقابة الداخلية.

ب – التوصيات:

بناءاً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

1) ضرورة تقييم مكونات الرقابة الداخلية الخمسة بشكل دوري.

2) التركيز على دراسة مدى وجود مجلس إدارة مشرف على الرقابة الداخلية، وتقييم مدى استقلاليته عن الإدارة، عند دراسة بيئة الرقابة.

3) العمل على رفع كفاءة موظفي المصرف في مجال الرقابة الداخلية من خلال برامج تدريبية متخصصة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، إصدار 2010.
- .مصطفى عيسى خضير، المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات، الطبعة الثانية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1996.
- وليام توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة أحمد حجاج، كمال الدبن سعيد، الرياض، دار المريخ للنشر، 2003.
- محمد عبد الله حجرف العجمي، " دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك التجارية الكويتية" رسالة ماجستير غير منشورة الأردن، جامعة آل البيت، 2009.
- شادي ايليا كراز، " كفاءة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية) في سورية مع التطبيق العملي على بعض مؤسسات التجارة الداخلية "، رسالة ماجستير غير منشورة، دمشق، جامعة دمشق، 2005.
- الفين ارنيز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الدسيطي، الرياض، دار المريخ للنشر، 2002
- رشا بشير الجرد، أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق للأوراق المالية :دراسة ميدانية في سورية، مجلة الجامعة، (الزاوية :جامعة الزاوية ,) العدد الخامس عشر، المجلد الثالث, 2013 , ص244 – 217 .
- سهيل نعيم أبو ميالة، أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفق ا لنموذج COSO على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي، دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الخارجيين في الضفة الغربية فلسطين، مجلة – جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، (جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 1) 5 ,) 2017 (,، ص15 – 1
- نضال محمود الرمحي، قياس مدى تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية من وجهة نظر المدققين الخارجيين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، الزرقاء :جامعة الزرقاء العدد الثاني , 2017 ,ص482 – 472
- سمهود، فتحي، "تقييم فعالية الرقابة الداخلية في ظل قانون Sarbanex–Oxley ومعايير المراجعة وإمكانية التطبيق في البيئة العربية (دراسة ميدانية)، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**، جامعة دمشق2010.
- الخيرو، إيمان مؤيد، تحسين فاعلية الرقابة الداخلية وفق إطار coso – رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد، 2012.

ثانياً: المراجع الأجنبية

BOOKS:

. Arens , A. A. ,Elder ,Randal, J., and Beasley, M.S.,(2012)."Auditing and Assurance Services. An Integrated Approach" , 14th Edition, Pearson Prentice Hall , United States of America.

JournalS and Periodicals:

- Osama Mohamed M.Tekala,Gugus Irianto and, Yene Ywidya, The Internal Control Practice of Jumhouria and Sahara Banks in Libya: The top Managements , Perspectives based on COSO Framework,(The International Journal of Accounting and Business Society, Universitas of Brawijaya, 2016) vol. 24 , No.1.

Cormicheal ,D.,(2004) , The PCAOB and the social responsibility of the independent auditor, accounting horizons Journal, , VOL(18) NO(2),P 125-135

- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission(COSO), Internal Control- Integrated Framework, May, 2013, p3.
- htt://hrdiscussion.com/hr105352.html